

## شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام

مساهمة من قبل المجتمع المدني الألماني إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف ٢٠٠٣ - تونس ٢٠٠٥

### القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إنّ المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عُقدت في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومن المفترض أن تُعقد المرحلة الثانية من القمة في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وخلال هذه القمة، ستعقد الأسرة الدولية، وللمرة الأولى، إلى إرساء رؤية مشتركة لمجتمع الغد.

وفي هذا الإطار، تسعى مؤسسة "هينرخ بل" إلى إبقاء المجتمع الألماني والدولي على اطلاع على مجريات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وإلى خراط المجتمع المدني في عملية الإعداد لهذه القمة.

كما أنّ موقع <http://www.worldsummit2005.org> يضع في متناول العالم أجمع معلومات وتقارير جمة باللغة الإنكليزية، ويشكل قاعدة معلوماتية كافية ووافية، تهدف إلى بلوغ المجتمع المدني العالمي بمختلف توجّهاته وخلفياته وثقافته.

### شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام

إنّ "شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام" هي نتاج عملية نقاش وبحث أطلقتها مؤسسة هينرخ بل (<http://www.boell.de>) وهي تمثل مساهمة، من قبل منظمات وأفراد ينتمون إلى المجتمع المدني الألماني، للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وتم إدراجها على حلقات النقاش التي تُعقد إعداداً للقمة.

تأخذ المسودة الثالثة للشريعة بعين الاعتبار الاقتراحات والانتقادات التي طرحت خلال عمليات النقاش العامة في ربيع العام ٢٠٠٣. وتهدف الشريعة إلى المشاركة في التوافق حول قيم المجتمع المدني الدولي وأولوياته، وبالتالي التأثير على مشاورات القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وإنّ الخلاصات التي تنتهي إليها الحوارات والنقاشات يجب أن تُعتمد كمبادئ أساسية في النشاط السياسي على الأصعدة كافة.

## مبدأ الاستدامة

إنّ "شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام" تدعو إلى استخدام المعلومات والمعرفة وفقاً لمبدأ الاستدامة، وبشكل شامل وحر.

ويتمثل التحدي، الذي يواجه مجتمع المعلومات اليوم، في تأمين قنوات مفتوحة تسمح بالنفاذ الدائم إلى المعلومات وتوفير قاعدة آمنة ومثبنة يتحرك الأفراد على أساسها.

تتصدى هذه الشريعة، أولاً وأخيراً، إلى الخصخصة والتسويق المتناميين في حقل المعلومات. فكلّ مجتمع تحوّلت فيه المعرفة الى عملة نادرة، جراء مبدأ حماية الملكية الفكرية، لن يعرف إلى الاستدامة سبيلاً.

- يكون مجتمع المعلومات مستداماً إذا تميّز بحماية حقوق الإنسان والمواطن، وتعزيزها، والحفاظ عليها لعالم الغد، الذي سيعتمد على المعلومات بشكل أوسع وأشمل.
- يكون مجتمع المعلومات مستداماً إذا تمتع بحرية النفاذ إلى المعلومات وشموليته، ومتى تميّز بقيام مؤسسات ومجموعات تتعاون في ما بينها لإنتاج المعلومات في سبيل إرساء التجديد والإبداع.
- يكون مجتمع المعلومات مستداماً إذا عمد إلى اتخاذ تدابير فعّالة للحفاظ على إرثنا الطبيعي، لأنّ هذا الأخير مهدّد بالزوال جراء الاستهلاك المتزايد الناتج عن انتشار تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع.
- يكون مجتمع المعلومات مستداماً متى أتاح لكل فرد، من أصقاع الأرض كلها، فرصة النفاذ إلى المعلومات لتوسيع آفاقه الخاصة، المهنية، والعامة، مع الحفاظ على معلومات الماضي وإرثه ونقلها إلى الأجيال القادمة.
- يكون مجتمع المعلومات مستداماً متى يتحقق نمو بلاد الشمال لا على حساب بلاد الجنوب، ومتى يتقدّم الرجال على غير حساب النساء.

## حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام

إنّ " شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام " تطالب بقيم وحقوق لا بدّ للمجتمع الدولي من الالتزام بها والعمل على تعزيزها. وهذه القيم هي التالية:

### ١ - المعرفة هي إرث إنساني، وملك للجميع، ويجب أن تكون بالتالي متاحة ومتوفرة لكل.

المعرفة هي منبع ومخزون العلم والمعلومات، لذا لا بدّ من أن يكون النفاذ إليها متاحًا أمام أفراد المجتمع قاطبة. إنّ الحدّ من هذه العملية بحجّة حماية الملكية الفكرية واحترام براءات الاختراع يجب أن يقتصر على حالات معيّنة ومحدودة. ذلك أنّ حماية هذه الملكيات تتعارض مع مصلحة المجتمع، باعتبار أنّ المعرفة ملكٌ عام. ويجب أن يتقدّم نفاذ المجتمع إلى المعلومات على حماية مصالح الأفراد في تراتبية القيم الاجتماعية.

### ٢ - النفاذ إلى المعلومات يجب أن يكون متاحًا.

يتلخص الهدف الأساسي لمجتمع معلومات قائم على مبدأ الاستدامة في وجوب أن يكون النفاذ إلى المعلومات متاحًا أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وأمام الأفراد جميعًا، في كلّ زمان ومكان، وبشكلٍ عادل بين الجميع.

وتنطبق هذه القاعدة على أوجه المجتمع كافة، ولا تقتصر على حقل العلم فحسب. فوحده النفاذ الحرّ إلى المعرفة والمعلومات يؤدي إلى مشاركة ديمقراطية فعلية في الحياة العامة، ويعزّز التجديد والإبداع في مجالات العلوم، والاقتصاد، والثقافة. ولذلك فإنّ وضع حدود لمبدأ النفاذ الحرّ إلى المعلومات لا يجوز إلا من خلال آليات رقابة ذات شرعية ديمقراطية.

### ٣ - ردم الهوية الرقمية بين الشعوب يجب أن يتصدّر قائمة الأولويات السياسية.

إنّ الهوية الرقمية التي تفصل الأفراد، وتقسّمهم إلى فئتين، إحداهما قادرة على النفاذ إلى وسائل إعلام جديدة وأخرى محرومة من هذا الامتياز، ترسّخت على الأشكال الفروقات التقليدية، ولاسيما الفروقات الاجتماعية، والإثنية، والتمييز بين الجنسين. وتفاقم التوزيع المجحف للفرص جراء النفاذ المحدود إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنّ هذه المشكلة لمشكلة عالمية تشمل الثقافات والحضارات المختلفة، حتى أنها تبرز ضمن البلد الواحد.

من هذا المنطلق، لا بدّ من العمل على جعل النفاذ إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة العهد متاحًا للجميع. لذا ينبغي اعتماد إجراءات تسهم في إحقاق هذا الهدف، مع الحرص على تكييفها مع الظروف المحلية والخاصة بكل ثقافة من الثقافات، من دون غضّ الطرف عن مبدأ الاستدامة. وقد يساهم في ذلك إرساء نقاط عامة للنفاذ إلى المعلومات وتعزيز الكفاءة الإعلامية في توجيه الإنسان

نحو استيعاب التنوع الإعلامي، والحكم على مضامينه، واستخدام كمّ المعلومات الذي يتلقاه بشكلٍ يتناسب ومحيطه.

#### ٤ - لكل فرد الحق في النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال.

إنّ النفاذ إلى المعرفة والمعلومات وإلى وسائل اتصال حرة لهو عامل أساسي في تنمية الفرد، وفي مشاركة المواطن في السياسة، وفي التطور البشري ككل.

إن حرية وسائل الإعلام تعزّز شفافية الحياة السياسية، وتحدّ من الفساد، وتحسّن إدارة المعلومات في المؤسسات العامة. وبالتالي فإنّ التعتيم على سير العمل في الإدارات والهيئات السياسية لا يجوز إلا بموجب تشريع قانوني وفي حالات استثنائية ومحدودة. إنّ الشعب يمتلك الحق في الاطلاع على المستجدّات السياسية وسواها من المعلومات، من دون تحوير أو تزوير، عبر الوسائل المشروعة والمتاحة له. وهذا الأمر يشتمل، أيضاً، على حق الشعب في النفاذ إلى ملفات المؤسسات العامة، إضافة إلى المعلومات التي هي في حوزة شخصيات معينة، متى اقتضت الحاجة أو المصلحة العامة إلى ذلك. ويكتسي فرض نشر المعلومات، التي تعنى بالشأن العام (إلكترونيًا)، على المؤسسات الحكومية بشكلٍ وافٍ وكامل بدوره أهمية بالغة.

#### ٥ - ضمان حقوق العاملين وتحسين أوضاعهم في عالم أعمال مترابط ومتصل إلكترونيًا.

تمثل حماية كرامة الإنسان، وحرية التعبير، والمساواة بعضًا من حقوق الفرد التي تتسم بأهمية كبرى خاصة في مكان العمل.

إنّ حرية العامل في الانضواء إلى النقابات والعمل ضمنها، وحقه في الانخراط ضمن مجموعات ضغط مستقلة تشكل خطوات أساسية نحو تحقيق الحقوق المذكورة آنفًا. يجب أن يتمتع العامل بنفاذ حرّ وغير محظور على الانترنت في مكان عمله. كما لا بدّ له من النفاذ إلى نظام الاتصالات الخاص بالمؤسسة (الانترانت) التي ينتمي إليها. أضف أنه ينبغي احترام حق العامل في التمتع بخصوصيته في مكان العمل، مع الحرص على عدم فرض الرقابة الإلكترونية على مستخدمي الانترنت في المؤسسات.

#### ٦ - التنوع الثقافي شرط أساسي لتنمية مجتمع مستدام.

تتحقق الثقافة من خلال اللغات، السلوك، العادات، أنماط العيش، وكذلك من خلال نتاجات بشرية مختلفة (كالأعمال الحرفية، الفن، والتكنولوجيا). إنّ بروز مجتمع معلومات عالمي لا يجب أن يؤدي بنا إلى صهر الثقافات بعضها ببعض، بل ينبغي اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الحفاظ على تنوع الثقافات واللغات كشرط أساسي في تنمية الأفراد والمجتمعات، حاضرًا ومستقبلاً. ففي بيئة تشرّبت آثار التنوع الثقافي، لا بدّ من الحرص على إرساء حوار بين الثقافات جمعاء.

## ٧ - التنوع الإعلامي واختلاف مصادر المعلومات ضروريان لنشوء شعب مطلع ومنفتح.

إنّ الوسائل الإعلامية والمعلومات التي تبيثها تصبح، أكثر فأكثر، تحت سيطرة عدد محدود من الشركات الإعلامية العالمية. لا بدّ من مواجهة ظاهرة الاحتكار المتنامية في الأسواق الإعلامية العالمية. إنّ دعم التعددية والتعبير عبر أشكال الإعلام التقليدية والحديثة مسؤولية عامة، كما يجب فتح المجال أمام نشاطات إعلامية غير ربحية لدى المواطنين، وتوزيع قاعدة الإعلام العام الذي تشرف عليه آليات الرقابة الديمقراطية. إنّ حرية التعبير وحرية الصحافة تكتملان بحق المواطن في حرية التواصل والذي يمنحه القدرة على المشاركة في تحسين وضع وسائل الإعلام.

## ٨ - المعايير التقنية المنفتحة والإنتاج البرمجي المنفتح ضمانان لقيام بنى تحتية تواصلية حرة ومتطورة.

إنّ مبدأ الملكية المتعلقة ببروتوكولات تكنولوجيا الإنترنت، والتطبيقات البرمجية يؤدي إلى إرساء نوع من الاحتكار، وبالتالي يعيق التجديد في هذا المجال. فعندما تحتكر المؤسسات العامة بنى الاتصالات التحتية، ويحتكر القطاع الخاص التقنيات والتكنولوجيا، تصبح حرية النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال عرضة للخطر والتقييد. ومن هذا المنطلق، فإنّ المعايير التقنية المنفتحة هي شرط أساسي لتطوير برامج حرّة ووسائل اتصال مستقلة.

## ٩ - احترام خصوصية الفرد هو حق من حقوق الإنسان وأمر ضروري لتنمية الفرد الحرّ والمستقل في مجتمع المعلومات.

يضمن احترام خصوصية الفرد حقه بالخيار بين المشاركة الفاعلة في المجتمع والاستفادة من الامكانيات المتوفرة فيه وبين القرار بالإحجام عن ذلك. كلّ فرد يتمتع بحق القرار بكيفية ودرجة تلقيه للمعلومات والتواصل مع الآخرين. كما له الحق في اختيار الوسيلة التي يرغب بالتواصل من خلالها. أضف أنه لا بدّ من ضمان حق الجميع في الوصول إلى المعلومات، وبشكل سري في حال شاؤوا ذلك.

إنّ السلطة التي تتمتع بها المؤسسات العامة والخاصة على حقل المعلومات تزيد من خطورة استغلال هذه المعلومات أو فرض الرقابة عليها، لذا لا بدّ من تقليص هذه السلطة إلى حدودها الشرعية الدنيا. إنّ الفرد يجب أن يمتلك وحده الحق في السماح بجمع ومعالجة وتداول المعلومات التي تخصّه، ومن أية جهة كان.

"شريعة حقوق المواطن بمجتمع معلومات مستدام" متوفرة بلغة الإسبانية والألمانية والإنكليزية والفرنسية على الموقع <http://www.worldsummit2005.org>.